# البرنامج النووي الايراني بين التفاوض والتصعيد قراءة في المتغيرات الاقليمية الراهنة للمدة **2020_2025**

**مريم مزهر محمد علي** maraimmuzhir٩٨@gmail.com

زينب ماجد محمد جبر zainabmajed643@gmail.com

## الملخص

يتناول هذا البحث تطورات البرنامج النووي الإيراني في ظل تعقيدات البيئة الإقليمية والدولية الراهنة، مع التركيز على التفاعل بين مسارات التفاوض والتصعيد. ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن المتغيرات الإقليمية، خصوصًا بعد حرب غزة ٢٠٢٣ وتصاعد التوتر في الخليج العربي، قد دفعت إيران إلى اعتماد سياسة مزدوجة تجمع بين الانخراط الدبلوماسي والتصعيد العسكري الاستراتيجي، بهدف تعزيز أوراقها التفاوضية وتحقيق توازن ردع إقليمي.

يركز البحث على مسار التفاوض النووي: يستعرض العودة المتقطعة للمفاوضات بين إيران والدول الغربية، خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨، والعقبات التي واجهت محاولات إحياء الاتفاق، ومنها ملف الضمانات الأميركية، وأنشطة التفتيش، وربط الملف النووي بالدور الإقليمي الإيراني.و مسار التصعيد العسكري والأمني: يُحلل تصاعد الضربات المتبادلة بين إيران وإسرائيل في سوريا والعراق، وتطور الردود الإيرانية من خلال الضربات الصاروخية والطائرات المسيّرة، وصولاً إلى استهداف مصالح إسرائيلية وأميركية بشكل مباشر، كما حدث في عام ٢٠٢٥، ما يؤشر إلى تحول في قواعد الاشتباك

**الكلمات المفتاحية:** البرنامج النووي الايراني، الولايات المتحدة الامريكية ، التفاوضات

## The Iranian nuclear program between negotiation and escalation: A reading of current regional variables

## Abstract

This research explores the developments of Iran’s nuclear program amidst the complexities of the current regional and international environment, with a focus on the interplay between negotiation efforts and strategic escalation. The study is based on a central hypothesis that regional dynamics—particularly after the Gaza War of 2023 and the increasing tensions in the Arabian Gulf—have pushed Iran to adopt a dual-track strategy that combines diplomatic engagement with strategic military escalation. This approach aims to strengthen Iran’s bargaining power and establish a regional deterrence balance.

The research focuses on two main tracks The Nuclear Negotiation Track – It examines the intermittent return to negotiations between Iran and Western countries, especially after the U.S. withdrawal from the nuclear agreement in 2018. It analyzes the challenges hindering the revival of the deal, including the

issue of U.S. guarantees, inspection mechanisms, and the linkage between the nuclear file and Iran's regional role. The Track of Military and Security Escalation – It analyzes the intensifying exchange of strikes between Iran and Israel in Syria and Iraq, and the evolution of Iranian responses through missile strikes and drone attacks, leading up to direct targeting of Israeli and American interests, as occurred in 2025. These developments indicate a shift in the rules of engagement.

**Keywords: Iran's Nuclear Program, United State, Negotiations**.

## المقدمة:

يمثّل البرنامج النووي الإيراني أحد أبرز الملفات الجدلية في الشرق الأوسط، لما ينطوي عليه من أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية تتقاطع مع مصالح القوى الإقليمية والدولية. فمنذ انكشاف تفاصيل المشروع النووي الإيراني في مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة، تعاقبت على هذا الملف موجات من التفاوض الدبلوماسي الحذر والتصعيد المتبادل، بين إيران من جهة، والولايات المتحدة والدول الغربية من جهة أخرى، ما جعله مرآةً لتفاعلات النظام الدولي وتحولاته.

وقد بلغ هذا البرنامج مرحلة دقيقة بعد الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي في عام ٢٠١٨، وما تبعه من ردود إيرانية تصعيدية، أعادت الجدل حول مستقبل هذا الاتفاق وجدواه، وفتحت المجال أمام احتمالات عديدة تتراوح بين العودة إلى طاولة المفاوضات، أو الانزلاق نحو مواجهات غير مباشرة ذات طابع أمني أو عسكري. وفي ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، لاسيما بعد عام ٢٠٢٣، تزايدت المؤشرات على تغيّر في الاستراتيجية الإيرانية النووية، سواء من حيث مستوى التخصيب، أو من حيث الرغبة في فرض شروط جديدة على القوى الكبرى.

يناقش هذا البحث أبعاد البرنامج النووي الإيراني من زاويتين متلازمتين: مسار التفاوض الذي اتخذ طابعاً مرناً في بعض المراحل، ومسار التصعيد الذي غلب في فترات التوتر، وذلك من خلال تحليل التطورات الأخيرة، وتفكيك مواقف الفاعلين الأساسيين، وتأثير تلك المتغيرات على الاستقرار الإقليمي والدولي.

## اهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الطبيعة المعقدة والمتشابكة للملف النووي الإيراني، الذي يشكل أحد أبرز مصادر التوتر في منطقة الشرق الأوسط، ومحوراً أساسياً في تفاعلات النظام الدولي. فبينما ترى إيران في برنامجها النووي حقاً سيادياً لأغراض سلمية، تنظر إليه قوى دولية وإقليمية على أنه تهديد محتمل للأمن والاستقرار.

تزداد أهمية هذا البحث في ضوء التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة والعالم خلال السنوات الأخيرة، وخاصة بعد تصاعد التوتر بين طهران وواشنطن، والتغير في مواقف بعض القوى الكبرى تجاه الاتفاق النووي.

## اشكالية البحث:

شهد البرنامج النووي الإيراني خلال المدة (٢٠٢٠–٢٠٢٥) عدم استقرار واضحاً بين نهج التفاوض الدبلوماسي الرامي إلى إحياء الاتفاق النووي، كما ان هذا لم يكن بمعزلٍ عن البيئة الإقليمية التي اتسمت بمتغيرات حادة، شملت التحولات في مواقف دول الخليج وإسرائيل، وتنامي الدورين الروسي والصيني، وتراجع الانخراط الأمريكي المباشر في المنطقة. وبناءً على ذلك، تبرز الإشكالية في التساؤل المركزي الآتي

إلى أي مدى أثّرت المتغيرات الإقليمية الراهنة خلال المدة (٢٠٢٠–٢٠٢٥) في مسار البرنامج النووي الإيراني، ودَفَعَته نحو خيار التفاوض أو التصعيد **كما** يسعى البحث الاجابة على الاسئلة التي شكلت بمجملها اشكالية البحث بشكل عام وهي:

١–ماهي مراحل تطور البرنامج النووي الايراني؟

٢–ماهي مراحل

التصعيد الاسرائيلي الامريكي للبرنامج النووي الايراني عام ٢٠٢٥؟

## فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة أسهمت في دفع البرنامج النووي الإيراني إلى التأرجح بين مساري التفاوض والتصعيد، بما يعكس سعي طهران إلى توظيف ملفها النووي كورقة ضغط استراتيجية لتعزيز مكانتها الإقليمية ودورها على الساحة الدولية.

**مناهج البحث** : تم تناول البحث وفق المنهج الاستقرائي ، وذلك بهدف دراسة تطورات البرنامج النووي الإيراني وتحليل طبيعة التفاعلات السياسية والأمنية المرتبطة به. كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي وذلك من خلال الرجوع الى الاحداث الماضية وفهم الحاضر.

## المبحث الأول : تطور البرنامج النووي الإيراني

بدأت الأزمة حين قررت إيران التوجه نحو بناء برنامج نووي بهدف تعزيز قوتها السياسية والإقليمية على الساحة الدولية. بدأ ذلك بتعاقد إيران على مفاعلات نووية، ومحاولة الحصول على مواد نووية قابلة للانشطار من دول متعددة، بالإضافة إلى تدريب الكوادر المتخصصة في دول مختلفة. كان قرار الانتقال إلى القدرة النووية قرارًا سياسيًا يعكس الإرادة الوطنية، ولم يكن نتيجة للقدرات التكنولوجية المتاحة في ذلك الوقت. وكان وراء هذا القرار دوافع اقتصادية، سياسية واستراتيجية. ومع سعيها لتعزيز قوتها الإقليمية، بدأت إيران في تطوير برنامجها النووي، وهو ما أدى إلى اندلاع الأزمة النووية الإيرانية بعد أن قامت بشكل سري بتخصيب اليورانيوم. (ذاري، ٢٠٢١،٧٢).

### المطلب الأول :الجذور التاريخية للبرنامج النووي الإيراني :

ترجع مساعي إيران لامتلاك الطاقة النووية إلى فترتين زمنيتين متميزتين ضمن ما يُعرف بالبرنامج النووي الإيراني. بدأت المرحلة الأولى خلال عهد الشاه، منذ عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٧٩، بينما بدأت المرحلة

الثانية بعد قيام الثورة الإسلامية ولا تزال مستمرة حتى الوقت الراهن. وقد شهدت هذه المرحلة الثانية توقفًا مؤقتًا في البرنامج النووي، نتيجة لموقف ديني رافض لتطوير هذا النوع من الطاقة، وهو موقف تعزز بفتوى أصدرها المرشد الأعلى علي خامنئي، تحرّم إنتاج الأسلحة النووية بشكل قاطع. هذا الموقف أدى إلى تعطيل البرنامج النووي، ووقف عدد من المشاريع الصناعية والعسكرية المرتبطة به. إلا أن هذا التوجه استمر حتى عام ١٩٨٤، عندما قصفت القوات العراقية منشآت بوشهر النووية، ما أدى إلى شعور متزايد لدى القيادة الإيرانية بضرورة امتلاك قوة نووية لمواجهة التهديدات الإقليمية المتصاعدة. (زهره،٢٠١٥، ١٧).

عززت إيران من تعاونها في مجال البحوث النووية مع جمهورية الصين الشعبية، حيث تم توقيع اتفاقية رسمية للتعاون النووي بين الجانبين في عام ١٩٩٠. وقد زاد اهتمام إيران بتطوير برنامجها النووي بشكل ملحوظ بعد انتهاء الحرب مع العراق، حيث اتجهت إلى الاعتماد بشكل أكبر على كل من الصين وروسيا الاتحادية لدعم هذا المسار. وفي سبتمبر عام ١٩٩٢، أفادت تقارير أن الرئيس الإيراني آنذاك، هاشمي رفسنجاني، أبرم خلال زيارته إلى بكين اتفاقًا يتضمن شراء مفاعل أو مفاعلين نوويين بطاقة إنتاجية تتراوح بين ٣٠٠ و٣٣٠ ميغاواط. هذا التطور أثار رد فعل سريع من الولايات المتحدة التي أعربت عن احتجاجها الرسمي تجاه الصين بسبب هذا التعاون.وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥ حصلت على ما يكفي لتصنيع ٥٠٠ جهاز طرد مركزي بالتعاون مع ألمانيا،كما استطاعت على طول الفتره الممتده من ١٩٩٧_٢٠٠٢.ان تصنع جميع مكونات اليورانيوم(كلاع ، ٢٠١٦، ٥٧).

**المطلب الثاني: الملف النووي الإيراني في الاستراتيجيه السياسيه الايرانيه.**

تمثلت دوافع إيران لمواصلة برنامجها النووي في الآتي: الدوافع الاستراتيجية: تلعب الأسلحة النووية دورًا هامًا في استراتيجية إيران طويلة المدى، مما يُمكّنها من لعب دور استراتيجي على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويضمن تطوير القوات المسلحة الإيرانية في إطار برنامج متكامل وشامل. لذلك، يُمكن للأسلحة النووية أن تُوفر لإيران أداةً حاسمةً لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية. (وليد، ٢٠٢٠).

الدوافع الاقتصادية: تستمر إيران في التأكيد على أن برنامجها النووي يأتي في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، مشيرة إلى أن المفاعلات النووية التي تخطط لبنائها ستساهم في توفير نحو ٢٠٪ من احتياجاتها الكهربائية. ويُعتبر هذا النهج ضروريًا، خاصة مع الزيادة الكبيرة في عدد السكان وتوسيع خطط التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى ارتفاع استهلاك الطاقة في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن بناء هذه المفاعلات من شأنه تقليل الاعتماد على الطاقة الناتجة عن النفط والغاز، مما يتيح الحفاظ على هذين الموردين وتوجيههما بشكل أكبر نحو التصدير لتعزيز الدخل المالي لإيران.

إن الدوافع العسكرية لإيران تتركز على محورين أساسيين يعكسان سياستها الأمنية. يتمثل المحور الأول في تعزيز قدراتها الدفاعية لمواجهة التهديدات القادمة من إسرائيل والولايات المتحدة، أما المحور الثاني فيهدف إلى تعزيز دورها الاستراتيجي في منطقة الخليج والشرق الأوسط. من هذا المنطلق، ترى إيران أن امتلاك السلاح النووي ضرورة إذا أرادت أن تحقق نفوذاً فعالاً في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى لحماية النظام الإيراني من أي محاولات لتغييره، وضمان الدفاع عن مصالحها الحيوية في ظل النظام العالمي الراهن والتحولات الدولية، مع العمل على إيجاد بيئة تشكل الحد الأدنى من التهديد لها. (الزهري ،٢٠٠٩، ١١٤)

الدوافع العلمية: تُعد الطاقة النووية إحدى الاكتشافات التي عرفها العالم منذ زمن بعيد، حيث كانت الدول الغربية هي السبّاقة لاكتشافها والاستفادة منها في العديد من المجالات. ونتيجة لذلك، أصبحت الطاقة النووية اليوم أحد العناصر الأساسية التي تتنافس الدول على امتلاكها واستخدامها لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية. ومن منطلق أن العلم يُعتبر المحرك الرئيسي لعملية التطور الحضاري والثقافي والتقني للشعوب والدول، وفي ظل العصر الذي يُطلق عليه عصر العلم والمعلومات، والذي يشمل ضمن مجالاته الفيزياء النووية وتطبيقاتها التكنولوجية، نجد أن الدول تتباهى بامتلاك أسرار ومعارف علمية قد تكون غير متاحة لغيرها. وعلى هذا الأساس، فإن الدول التي تمكنت من تحقيق إنجازات في مجال الطاقة النووية ليست كثيرة، مما جعلها تحتل مكانة علمية وتقنية متميزة على مستوى العالم وتقف في مقدمة الدول المتقدمة تقنيًا. أما فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فهي تُعتبر أحد الجوانب الهامة التي تدفع الدول للاستثمار في هذا المجال لتعظيم الفوائد وتحقيق التنمية المستدامة، يوجد نوعان أساسيان من مفاعلات الطاقة النووية، الأول لإجراء الأبحاث وإنتاج النظائر المشعة للإغراض ( الطبية والزراعية والصناعية ، والآخر لتحلية المياه" وإنتاج الطاقة الكهربائية (الزهري ،٢٠٠٩، ١١٤).

**المطلب الثالث: الاتفاق النووي عام 2015 وتداعياته:**

ضمن هذه المفاوضات، وافقت إيران على تقليص عدد أجهزة الطرد المركزي المستخدمة في تخصيب اليورانيوم من ١٩,٠٠٠ جهاز إلى ٦,١٠٤ أجهزة فقط، مع تشغيل ٥,٠٦٠ جهازًا بموجب الاتفاق. وفي ١٥ يناير ٢٠١٦، دخل الاتفاق النووي الذي تم توقيعه بين طهران والدول الكبرى حيّز التنفيذ، مما فتح الباب أمام رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة سابقًا على إيران. بعد سلسلة طويلة من المناقشات بين الدول الخمس عشرة والاتحاد الأوروبي وإيران، تم تحديد إطار عمل تم الاتفاق عليه في لوزان، يهدف إلى منع إيران من تطوير قنبلة نووية مع ضمان حقها في الاحتفاظ بدورة الوقود النووي. تكونت خطة العمل المشتركة الشاملة من خمسة عناصر رئيسية تهدف إلى الحد من الطموحات النووية الإيرانية المحتملة.

هذه العناصر شملت جوانب التخصيب، التفتيش، الشفافية، إدارة المفاعلات وإعادة المعالجة، إلى جانب العقوبات والمراحل الزمنية المحددة لتنفيذ الاتفاق (الفايز، ٢٠٢١، ٧٨).

بعد إقرار خطة العمل الشاملة المشتركة في يوليو ٢٠١٥، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإيرانية بعقد اجتماعات ثنائية. وقد عبّر الرئيس أوباما عن أمله في أن تسهم هذه الخطة في فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين. وفي الوقت نفسه، شدد على أن الاتفاق النووي المعروف بـ JCPOA سيعزز الأمن القومي الأمريكي(Karakaya, M2013).

في ٨ مايو ٢٠١٨، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسمياً انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران المعروف بخطة العمل الشاملة المشتركة. وأكد أن هذا الاتفاق كان "خطراً ولم يكن يجب أن يحدث"، معلناً عن فرض "أعلى مستويات العقوبات الاقتصادية" ضد إيران. باستثناء الولايات المتحدة، التي انسحبت من الاتفاق، فإن الدول الأخرى المشاركة فيه والمعروفة بمجموعة "٥+١" (الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا) لم تؤيد هذا القرار. أبدت كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا أسفها للانسحاب الأمريكي وأشارت إلى أن قرار مجلس الأمن المؤيد للاتفاق لا يزال إطاراً قانونياً دولياً لحل النزاع. روسيا من جانبها حذرت من "عواقب ضارة" لأي إجراءات تهدف إلى خرق الاتفاق، بينما شددت الصين على أهمية استمرار جميع الأطراف في الالتزام بالاتفاق. الاتحاد الأوروبي أيضاً عبّر عن تصميمه على الحفاظ عليه. على الجانب الآخر، هناك دول أيدت الخطوة الأمريكية، أبرزها إسرائيل، التي رحبت بالانسحاب بالكامل، والسعودية التي اعتبرت الانسحاب خطوة إيجابية. هذا الانسحاب أحدث تغييرات في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، وفتح خيارات مستقبلية متعددة للطرفين. ومع ذلك، تظل هذه التحولات محكومة بالإطار العام لسياسة الاحتواء التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه إيران منذ فترة طويلة، إذ أنه من غير المتوقع أن تستطيع واشنطن اتخاذ خطوات تتجاوز هذه السياسة. يُعزز هذه التوقعات أن إيران دولة مؤسسات ولديها خبرة عميقة في إدارة الأزمات، مدعومة بكفاءات دبلوماسية عالية. كما أن الموقف الدولي المُعارض للعقوبات الأمريكية المفروضة في نوفمبر ٢٠١٨ يشكل تحدياً إضافياً للولايات المتحدة. فقد رفضت دول الاتفاق النووي "٥+١"، الاتحاد الأوروبي، وعدد من الدول الإقليمية مثل تركيا ومصر والعراق، بالإضافة إلى أغلب دول العالم، دعم العقوبات الأمريكية، مما يعكس صعوبة تحقيق توافق دولي حول هذا الأمر باستثناء إسرائيل والسعودية. أما بالنسبة لإسرائيل، فقد واجهت في السنوات الأخيرة انتقادات متزايدة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في غزة، إثر المسيرات الفلسطينية السلمية قرب الحدود. وفيما يخص السعودية، فإن مقتل الصحفي جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في إسطنبول أثار موجة واسعة من الانتقادات والإجراءات الدولية ضدها، وخاصة من قبل المنظمات الحقوقية المعنية. كل هذه الظروف تُضعف الموقف الأمريكي تجاه إيران

بشكل واضح. كما تجلى ذلك في إعلان الولايات المتحدة استثناء عشر دول من الالتزام بالعقوبات المفروضة على التعامل مع إيران، مما يعكس التحديات التي تواجهها إدارة ترامب في تطبيق سياستها تجاه طهران (المهدوي، ٢٠١٨، ٩٢).

بعد تولي جو بايدن منصب الرئاسة الأمريكية وأدائه اليمين الدستورية في ٢٠ يناير ٢٠٢١، أعلن الرئيس الجديد وفريقه الرئاسي عن اعتزامهم اتباع سياسة جديدة تجاه إيران. تضمنت هذه السياسة توسيع نطاق الاتفاق النووي ليشمل صفقة أشمل تغطي الصواريخ الباليستية والدور الإقليمي الإيراني، بالإضافة إلى البرنامج النووي الإيراني. اعتبرت إدارة بايدن أن استراتيجية "الضغوط القصوى" التي انتهجتها إدارة ترامب لم تحقق نجاحًا في الحد من نفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط، بل أسفرت عن إنهاء الضمانات التي قدمتها إيران بشأن عدم تصنيع قنبلة نووية. ومع ذلك، أظهرت التصريحات والوعود التي أطلقتها إدارة بايدن خلال الحملة الانتخابية أنها تمثل تطلعًا للعودة إلى الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، الذي تم توقيعه في عهد إدارة أوباما مع مجموعة ٥+١، أو للانضمام مجددًا إلى خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) التي أقرتها إدارة أوباما(هايس، ٢٠٢٣، ٦٦)

تم تصميم خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) بهدف ضمان أن يظل البرنامج النووي الإيراني ذا طابع سلمي، وذلك مقابل التزام الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة برفع العقوبات المفروضة على إيران. وقد شملت هذه الخطة سلسلةً من المفاوضات المكثفة لتحقيق هذا الهدف (هايس، ٢٠٢٣، ٦٦).

## المبحث الثاني / التفاوض حول الملف النووي الايراني في ظل المتغيرات الاقليمية

الملف النووي الإيراني يعد من أكثر القضايا حساسية في منطقة الشرق الأوسط، حيث يتداخل مع مصالح القوى الإقليمية والدولية بشكل مباشر. التطورات السريعة التي شهدتها المنطقة، خاصة بعد عام ٢٠٢٣، أضافت أبعادًا جديدة للمفاوضات بين إيران والقوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة. هذه المفاوضات تأثرت بسلسلة معقدة من المتغيرات، أبرزها تداعيات الحرب في غزة، التقارب الإيراني–السعودي، التوترات في مضيق هرمز واليمن، بالإضافة إلى التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة. هذه العوامل لم تقتصر على الجانب الجيوسياسي فقط، بل امتدت لتؤثر على طبيعة المفاوضات وشروطها وآفاقها المستقبلية، مما جعل الوصول إلى اتفاق نهائي مسألة شديدة التعقيد في ظل تحالفات متغيرة وظروف إقليمية مضطربة. وأضحت المفاوضات النووية أداة ذات وجهين: فهي وسيلة للحد من انتشار الأسلحة النووية، وفي نفس الوقت تُستخدم كورقة ضغط سياسي واقتصادي بين الأطراف المختلفة. لذلك فإن تحليل هذا الملف في سياق التحولات الإقليمية الحالية ضروري لفهم ديناميكيات العلاقات بين القوى المؤثرة وتحديد احتمالات التصعيد أو التهدئة في المستقبل القريب.

**المطلب الأول: العودة الى طاولة المفاوضات بين ٢٠٢١-٢٠٢٤**

العودة إلى طاولة المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني بين أعوام ٢٠٢١ و٢٠٢٤ جاءت كنتيجة طبيعية لتزايد التحديات الأمنية والدبلوماسية في المنطقة، عقب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي (خطة العمل الشاملة المشتركة) عام ٢٠١٨، والذي أدى إلى تصعيد الأزمة النووية. في تلك المرحلة، تبنت إدارة الرئيس دونالد ترامب نهج "الضغط الأقصى"، عبر فرض عقوبات واسعة على إيران استهدفت ركائز الاقتصاد، مثل قطاع النفط والبنوك، وذلك بهدف دفع طهران للعودة إلى المفاوضات بشروط جديدة تشمل برنامجها الصاروخي وتوجهاتها الإقليمية ( Fitzpatrick, ٢٠٢٢).

لكن هذه السياسة أدت إلى نتائج غير متوقعة، إذ بدأت إيران اعتبارًا من عام ٢٠١٩ في تبني نهج تصعيدي. تمثل ذلك في تجاوز تدريجي للقيود النووية التي ينص عليها الاتفاق، بما في ذلك زيادة نسب تخصيب اليورانيوم، وتوسيع استخدام أجهزة الطرد المركزي المتطورة، إلى جانب تقليص مستوى تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية(الربابعة، ٢٠٢٣، ص. ٤١)

مع تولي الرئيس السابق جو بايدن منصبه في البيت الأبيض في يناير ٢٠٢١، شهدت السياسة الأمريكية تحوّلًا في النهج، حيث أظهر استعدادًا مشروطًا للعودة إلى الاتفاق النووي الأصلي. وقد أكد البيت الأبيض في ذلك الوقت أن الخيار الدبلوماسي يُعتبر الأسلوب الأكثر فعالية لمنع إيران من تطوير سلاح نووي." ( Fitzpatrick, ٢٠٢٢). تزامنت هذه التصريحات مع مساعٍ أوروبية لإعادة إحياء المفاوضات، مما أدى إلى بدء محادثات غير مباشرة في فيينا خلال أبريل ٢٠٢١، بمشاركة الأطراف المعنية وبإشراف الاتحاد الأوروبي. وخلال الجولات الست الأولى من هذه المفاوضات (من أبريل إلى يونيو ٢٠٢١)، تم تحقيق تقدم تقني فيما يخص القضايا النووية بحتة. ومع ذلك، برزت عقبات أساسية تتعلق بالملفات السياسية، مثل مطالبة إيران بضمانات تضمن عدم انسحاب أي إدارة أميركية مستقبلية من الاتفاق، إضافة إلى طلبها رفع الحرس الثوري الإيراني من قائمة التنظيمات الإرهابية الأجنبية (عبود، ٢٠٢٣، ص. ١٢٢).

شهدت إيران تحولًا سياسيًا داخليًا في منتصف عام ٢٠٢١ عقب الانتخابات الرئاسية التي أسفرت عن فوز الرئيس السابق إبراهيم رئيسي. هذا التحول كان له تأثير مباشر على الديناميات السياسية، حيث طرأت تغييرات جذرية على فريق التفاوض الإيراني الذي أصبح أكثر تشددًا. استنادًا إلى رؤية جديدة، أعادت إيران صياغة أجندة التفاوض لتُركز على رفع العقوبات أولاً، ثم العودة التدريجية للالتزامات النووية (خلجي، ٢٠٢٢، ص. ٩١). عبّر رئيسي أكثر من مرة عن رفضه لأي مفاوضات "تحت الضغط"، مؤكدًا أن "رفع العقوبات يجب أن يكون حقيقيًا وملموسًا"، في إشارة إلى عدم الاكتفاء بالوعود السياسية الأميركية.

هذا التشدد أثر بشكل واضح على مسار المفاوضات، حيث طرحت إيران مطالب إضافية، من بينها المطالبة بتعويضات عن الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها نتيجة العقوبات. ومع ذلك، رفضت واشنطن هذه المطالب، معتبرة أنها غير قابلة للتنفيذ من الناحية الواقعية. (٢٠٢٣، ص. ٦٥)

مع وصول الرئيس دونالد ترامب إلى سدة الحكم، بادر إلى إعادة فتح ملفات المفاوضات وأجرى لقاءً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في البيت الأبيض. وفي السابع من أبريل، أعلن ترامب عن محادثات مباشرة بين واشنطن وطهران على أعلى مستوى. إلا أن طهران سرعان ما نفت الخبر، رغم إصرار ترامب منذ بداية ولايته الرئاسية الثانية على السعي لإبرام اتفاق نووي جديد مع إيران، ملوّحًا بأن البديل سيكون الخيار العسكري إذا لم توقف إيران برنامجها لتخصيب اليورانيوم. يُذكر أن الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ كان يُلزم إيران بنسبة تخصيب لا تتجاوز ٣,٧٦%، وهو الحد الكافي لتشغيل برنامج نووي مدني. ومع انسحاب ترامب من الاتفاق في عام ٢٠١٨، عمدت طهران إلى رفع معدلات التخصيب تدريجياً، حتى وصلت في عام ٢٠١٩ إلى نسبة نقاء تبلغ ٦٠% وفي مارس ٢٠٢٥، أرسل ترامب رسالة إلى المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي يدعوه فيها إلى الجلوس على طاولة المفاوضات، محذرًا من تداعيات العقوبات الإضافية والضربات العسكرية المحتملة التي قد تستهدف المنشآت النووية الإيرانية وغيرها. رغم أن الرد الأولي لخامنئي كان رفضًا قاطعًا للتفاوض تحت التهديد، إلا أنه لاحقًا عدّل موقفه ووافق على عقد مفاوضات غير مباشرة مع الولايات المتحدة بوساطة عمانية. (وحدة الدراسات السياسية،٢٠١٥، ١)

ركزت واشنطن على تعزيز قدراتها العسكرية في المنطقة ضمن إطار الحرب مع جماعة أنصار الله (الحوثيين) في اليمن، إلى جانب تصعيد محتمل ضد إيران. في بداية شهر أبريل، أرسلت الولايات المتحدة طائرات قاذفة من طراز "بي ٢" إلى المحيط الهندي، كجزء من رسالة تهدف إلى تحذير إيران ودفعها نحو استئناف المفاوضات بشأن ملفها النووي. هذه الطائرات قادرة على حمل قنابل مصممة لاختراق التحصينات، مما يجعلها قادرة على استهداف المنشآت النووية الإيرانية الموجودة في عمق الجبال. وبعد انتهاء الجولة الأولى من المفاوضات، قامت واشنطن بنشر حاملة الطائرات "يو إس إس كارل فينسون" ومجموعتها المقاتلة في بحر العرب، لتعزز وجودها العسكري بجانب حاملة الطائرات "يو إس إس هاري إس. ترومان"، مما يعكس رغبتها في زيادة الضغط على طهران(Amira El-Fekki ، ٢٠٢٥).

تواجه إيران سلسلة من العقوبات الاقتصادية القاسية نتيجة لسياسة "الضغط الأقصى" التي تبناها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب منذ عام ٢٠١٨، والتي تضمنت فرض حظر شامل على شراء الدول الأخرى للنفط الإيراني. هذا الأمر أدى إلى انخفاض حاد في صادرات النفط الإيرانية، خروج العديد من

الشركات الأجنبية من السوق الإيرانية، وانهيار كبير لقيمة العملة المحلية، التي خسرت حوالي ٩٠% من قيمتها مقابل الدولار الأميركي. بالإضافة إلى ذلك، تواجه البلاد أزمة خانقة في الوقود والكهرباء يُتوقع أن تظهر بوضوح خلال شتاء ٢٠٢٤-٢٠٢٥. على الجانب الآخر، تجد الولايات المتحدة نفسها أمام تحديات كبيرة في حال اتخاذ خيار عسكري ضد البرنامج النووي الإيراني، كما تطالب إسرائيل. فمن جهة، تستند سياسة ترامب الخارجية إلى مبدأ تجنب الحروب غير الضرورية، خاصة تلك التي لا تمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الأميركي. ومن جهة أخرى، تظل قدرات أي عمل عسكري أميركي أو إسرائيلي، منفرد أو مشترك، محل شك فيما يتعلق بتدمير البرنامج النووي الإيراني بشكل كامل. مثل هذا الهجوم قد يؤدي إلى تعطيل البرنامج لفترة محدودة فقط، وينجح في تأخير عملية "زمن الاختراق" لتطوير قنبلة نووية. علاوة على ذلك، فإن تنفيذ هجوم عسكري قد يدفع إيران إلى طرد المفتشين الدوليين التابعين للأمم المتحدة، وربما يسرّع تحولها نحو امتلاك السلاح النووي (وحدة الدراسات السياسية،٢٠١٥، ٢)

**المطلب الثاني : مسار المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة الامريكية .**

تركزت الجولة الأولى من المفاوضات في مسقط على تحديد مسار المحادثات وصيغتها العامة، بينما تناولت الجولة الثانية في روما وضع إطار عمل يحدد كيفية سير المفاوضات. وقد اتفق الطرفان على الشروع في صياغة إطار عمل لاتفاق نووي محتمل، حيث وصف مسؤول أمريكي التطورات بأنها تمثل تقدماً ملحوظاً للغاية. في ٢٣ أبريل، عُقد لقاء في مسقط على مستوى الخبراء بين البلدين، وأشار مسؤول إيراني إلى أنه كان لقاءً صعباً ومعقداً وجاداً. أما الجولة الثالثة فقد انعقدت أيضاً في مسقط يوم ٢٦ أبريل، حيث تبادل الطرفان وفق تصريح عراقجي نقاطاً مكتوبة، ودخلوا في مناقشات أعمق وأكثر تفصيلاً. واعتبر مسؤول بارز في الإدارة الأمريكية هذه الجولة بأنها إيجابية وبناءة، مما يعكس تقارباً ملموساً في الحوار بين الجانبين"(Jon Gambrell ، ٢٠٢٥).

رغم الاتفاق بين الجانبين على عقد الجولة الرابعة من المفاوضات في روما بتاريخ ٣ مايو ٢٠٢٥، تم تأجيلها لأسباب لوجستية وفقًا لتصريحات وزير الخارجية العُماني، على أن يُعلن عن موعد جديد في وقت لاحق. تشير الدلائل إلى أن العقوبات الجديدة التي أقرتها وزارة الخارجية الأميركية يوم ٣٠ أبريل ضد شركات مرتبطة بطهران، والمتهمة بالتورط في التجارة غير المشروعة للنفط والبتروكيماويات الإيرانية، قد تكون سببًا رئيسيًا وراء هذا التأجيل. كما تصاعدت التوترات قبل يوم واحد من موعد الجولة، حين وجه وزير الدفاع الأميركي، بيت هيغسيث، تهديدات مباشرة لإيران، مستشهدًا بدورها في دعم الحوثيين في اليمن. على الرغم من هذه التطورات والتصعيد الواضح، يبدو أن الطرفين يسعيان لتجنب انهيار المحادثات، حفاظًا على منع الوصول إلى مواجهة عسكرية مباشرة( وحدة الدراسات السياسية،٢٠١٥، ٢).

انتهت الجولة الخامسة من المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، التي جرت بوساطة عمانية، دون تحقيق أي اتفاق. يأتي ذلك وسط تحضيرات لجولة حاسمة في مسقط، في ظل استمرار التباين الواضح بين الجانبين حول ملف تخصيب اليورانيوم. شهدت الفترة الأخيرة تصعيدًا ملموسًا في حدة التصريحات المتبادلة، مع غياب بوادر تقارب في وجهات النظر(مركز الجزيرة للدراسات،٢٠٢٥).

**المطلب الثالث: التحديات البنيوية والسياسية التي واجهت التفاوضات**

المفاوضات واجهت عددًا من التحديات ذات طابع بنيوي في هيكلها التفاوضي، بالإضافة إلى عراقيل سياسية متصلة بمواقف الأطراف. ومن أبرز هذه العقبات:

١. مطالب تتعلق بالضمانات القانونية: أبدت الإدارة الأميركية رفضها تقديم ضمانات قانونية تُلزم الإدارات القادمة بعدم الانسحاب من الاتفاق، مستندة في ذلك إلى أن الأمر يتطلب موافقة الكونغرس، وهو إجراء يُعتبر بعيد المنال من الناحية السياسية. ( Fitzpatrick, ٢٠٢٢).

٢. ملف الحرس الثوري: طالبت طهران برفع "الحرس الثوري الإيراني" من قائمة الإرهاب الأميركية، بينما أصرت واشنطن على إبقائه مدرجًا لأسباب تتعلق بـ"أنشطته الإقليمية" ( Harel, ٢٠٢٢).

٣. ضعف الثقة بين الطرفين: شهدت المفاوضات تحديات بسبب انخفاض مستوى الثقة المتبادلة. إيران اعتبرت أن أي عودة أميركية إلى الاتفاق يجب أن تكون كاملة ومضمونة، فيما أبدت واشنطن شكوكها حول قدرة طهران على الالتزام بالاتفاق على المدى الطويل (عبود، ٢٠٢٣، ص. ١٣٠).

نجاح المفاوضات يمكن أن يفتح آفاقًا جديدة للعلاقات الدولية لإيران، مما يتيح فرصًا للاستثمارات الأجنبية داخل البلاد، وهو ما قد يشمل دول الخليج التي قد تجد نصيبًا في هذه العملية.

من جهة أخرى، فإن تعثر المفاوضات أو فشلها سيؤدي إلى استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران وربما تشديدها بشكل أكبر، خصوصًا على القطاعات الحيوية مثل النفط، الطاقة، والبنوك. هذا الوضع من شأنه تعميق الأزمة الاقتصادية داخل البلاد وتهيئة الأرضية لاحتجاجات من شرائح مجتمعية تعاني من حرمان متزايد.

إضافة إلى ذلك، فشل المفاوضات قد يؤدي إلى تصاعد سباق التسلح في المنطقة وزيادة حدة التوتر بين إيران وجيرانها. هذا السيناريو يرفع احتمالات توجيه ضربة عسكرية لإيران، وهو هدف تسعى إليه إسرائيل بشدة. استهداف المنشآت النووية الإيرانية قد ينتج عنه تسرب إشعاعات نووية تؤثر سلبًا على دول المنطقة بأسرها، في وقت أكدت فيه إيران قدرتها الواضحة على الرد في حال تعرضت لأي هجوم.

**المبحث الثالث: التصعيد الإسرائيلي الأمريكي – الإيراني في عام ٢٠٢٥**

في فجر يوم ١٣ يونيو/حزيران ٢٠٢٥، بدأت إسرائيل عملياتها العسكرية ضد إيران بسلسلة من الهجمات التي استهدفت قيادات الصف الأول في الجيش الإيراني والحرس الثوري، إضافة إلى مراكز القيادة والتحكم في العاصمة طهران ومواقع الدفاع الجوي في مناطق وسط وغرب البلاد. لم تتأخر إيران في الرد، حيث أطلقت مساء اليوم ذاته عشرات الصواريخ باتجاه مواقع إسرائيلية ذات أهمية استراتيجية. استمرت المواجهات خلال الأيام الثمانية التالية، قبل أن يتدخل الجانب الأميركي بشكل مباشر في التصعيد(مركز الجزيره للدراسات،٢٠٢٥).

لم يكن الصراع الذي قاده نتنياهو وليد اللحظة أو بدون تخطيط مسبق، فقد أعد له بعناية مسبقة مما أكسبه فعالية وفق رأي الخبراء. ويشير محللون سياسيون إلى أن إسرائيل بدأت بالفعل بإضعاف حلفاء إيران الإقليميين قبل أشهر من اندلاع المواجهة. ففي اشتباكات مباشرة بين إيران وإسرائيل خلال أكتوبر ٢٠٢٤، أعلنت تل أبيب أنها استهدفت أنظمة دفاع جوي حساسة، وهو ما أضر بشكل كبير بقدرة إيران الدفاعية وساهم في تمهيد الطريق لتنفيذ الهجمات (تانيا كريمر، ٢٠٢٥).

في سياق النزاع المتصاعد، تحولت المواجهة بين الطرفين إلى نمط شبه روتيني من تبادل القصف. نفّذ الإسرائيليون هجمات مكثفة مستخدمين عشرات الطائرات المقاتلة وعددًا كبيرًا من الطائرات المسيرة، فيما استجاب الإيرانيون بإطلاق صواريخ متنوعة من حيث الحجم والكفاءة. ومع استمرار النزاع، لوحظ أن الإسرائيليين حافظوا على مستوى ثابت من قوة نيرانهم، بينما شهدت إيران تراجعًا تدريجيًا في هذا الجانب. قد يُعزى ذلك إلى نجاح العمليات الإسرائيلية في تدمير مواقع إطلاق ومنصات الصواريخ الإيرانية، أو ربما كان نتيجة لاستراتيجية إيرانية تهدف للتحضير لحرب طويلة الأمد. لتدارك هذا التراجع، بدأت إيران في استخدام صواريخ متعددة الرؤوس رغم محدودية أعدادها منذ ٢٢ يونيو/حزيران. على الجانب الآخر، يُعتقد أن إسرائيل تمكنت بشكل كبير من تدمير أو تعطيل الدفاعات الجوية الإيرانية المتقدمة، خصوصًا في المناطق الوسطى والغربية من إيران، مما أتاح لطائراتها مجالًا جويًا مفتوحًا نسبيًا واختيار الأهداف بحرية أكبر. في المقابل، تراجعت فعالية أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلية في اعتراض الصواريخ والطائرات المسيرة الإيرانية. في بداية الحرب، كان الإسرائيليون قادرين على التصدي لأكثر من ٨٠% من الصواريخ ومعظم الطائرات المسيرة المهاجمة، لكن هذا المستوى من الأداء شهد انخفاضًا تدريجيًا، إذ نجح الإيرانيون بحلول فجر ٢٣ يونيو/حزيران في إيصال نصف الصواريخ المطلقة إلى أهدافها. التفسير وراء هذا التراجع في كفاءة الدفاعات الإسرائيلية يظل غير واضح تمامًا. قد يكون السبب مرتبطًا بتحسن الأداء التكتيكي الإيراني، أو ربما يعود إلى ضعف أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلية المتاحة. المشهد المعقد للمواجهة يعكس توازنًا متغيرًا في القدرات بين الطرفين، مما يجعل التنبؤ بمسار هذا النزاع أكثر صعوبة. (مركز الجزيره للدراسات،٢٠٢٥).

أعلن الإسرائيليون في اليوم الأول للحرب أن الهدف الرئيسي يتمثل في تدمير البرنامج النووي الإيراني الذي يعتبرونه تهديدًا وجوديًا لدولة إسرائيل. وأوضحوا أن قرار شن الحرب جاء نتيجة إدراكهم أن المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، والتي كانت لا تزال مستمرة حينها، لم تكن تسير نحو نزع القدرات النووية من إيران. كما أشاروا إلى أن إيران كانت تقترب بوتيرة متسارعة من امتلاك السلاح النووي. ورغم عدم تصريح الإسرائيليين بشكل واضح عن نية إسقاط النظام الإيراني، فقد عبّر نتنياهو عن أمله في أن تؤدي الحرب إلى إضعاف النظام، مما قد يشجع قوى المعارضة على التحرك للإطاحة به(مركز الجزيره للدراسات،٢٠٢٥).

**المطلب الأول :الضربات الامريكية على ايران .**

بدأت الولايات المتحدة تدخلها المباشر في الحرب عبر تنفيذ ضربات مستهدفة على المنشآت النووية الإيرانية في نطنز وأصفهان وفوردو في ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٢٥. تلك الضربات لم تعبر فقط عن دعم لإسرائيل، بل كانت تحمل أبعادًا استراتيجية أوسع، إذ شكلت خطوة عملية نحو فتح باب لوقف إطلاق النار. التوجه الأميركي أوضح أنه لا يسعى إلى إشعال حرب شاملة، بل إلى إعادة ضبط التوازن الأمني بما يتماشى مع مصالح إسرائيل، دون الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع طهران. من جهته، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن عمليات القصف أُنجزت بنجاح وعادت جميع الطائرات دون خسائر بعد تنفيذ مهامها الكاملة. في المقابل، سارعت إيران للتأكيد أن المنشآت النووية الحيوية لم تُصَب بأضرار جوهرية رغم تعرض ثلاثة مواقع لضربات دقيقة.

بينما تسلط الرواية الأمريكية الضوء على تحقيق "نجاح تكتيكي" من خلال تنفيذ ضربة رادعة، اعتمدت إيران خطابًا يجمع بين طمأنة الجمهور الداخلي وتوجيه تحذيرات للخارج. وقد استندت في موقفها إلى تقارير صادرة عن هيئة الطاقة الذرية تؤكد عدم حدوث أي تسرب إشعاعي أو تلوث بيئي ( اريحي ، ٢٠٢٥).

وفقًا لمصادر داخل البنتاغون، فإن الضربة الأمريكية على إيران كانت تستهدف البنية التحتية الحيوية المرتبطة بعملية تخصيب اليورانيوم وتطوير أجهزة الطرد المركزي. وقد ركزت بشكل خاص على منشأتي نطنز وأصفهان، وهما مواقع تضم مراكز للأبحاث والتقنيات التي تدعم البرنامج النووي الإيراني.

كما أشار محللون إلى أن استهداف منشأة فوردو، التي تقع تحت الأرض، يعكس مستوى متقدم من القدرات الاستخباراتية والتكنولوجية. وتعتبر هذه المنشأة من وجهة نظر الإيرانيين خط الدفاع الأخير في حال تعرض باقي المنشآت لهجمات. (سكاي نيوز العربية،٢٠٢٥).

**المطلب الثاني: رد الفعل الايراني على الضربات الامريكية والاسرائيلية عام ٢٠٢٥**

شهد عام ٢٠٢٥ تصعيدًا كبيرًا في التوترات بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، حيث نفذت ضربات عسكرية استهدفت منشآت نووية ومواقع عسكرية داخل الأراضي الإيرانية. جاء الرد الإيراني متنوعًا من حيث الأساليب، إذ اشتمل على إجراءات عسكرية ودبلوماسية وهجمات سيبرانية، إضافة إلى تحريك أذرعها الإقليمية بشكل غير مباشر. يعكس هذا النهج استراتيجية ردع مرنة تهدف إلى زعزعة النفوذ العسكري لخصومها، مع تجنب الانزلاق إلى مواجهة شاملة وهذا يمثل مايلي:

**١-الرد السياسي والدبلوماسي الإيراني**

بعد الضربات، أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية بيانًا شديد اللهجة وصفت فيه العمليات بأنها اعتداء واضح على السيادة الإيرانية، مشددةً على أن طهران سترد في الوقت والمكان المناسبين. كما ألقت باللوم على الولايات المتحدة وإسرائيل فيما يتعلق بالتصعيد، معتبرةً أن هذه التحركات تهدف إلى إحباط أي جهود دبلوماسية مرتبطة بالملف النووي" (وكالة إرنا، ٢٠٢٥).

استدعت طهران سفراء ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، معتبرةً أن موقفهم الصامت يشكل دعمًا مبطنًا للعدوان. وتأتي هذه الخطوة في إطار مساعي إيران لعزل واشنطن وتل أبيب على الصعيد الدبلوماسي(عبداللهيان، ٢٠٢٥).

**٢-الرد العسكري الايراني**

بعد سلسلة من الهجمات الجوية التي طالت منشآت نووية وعسكرية داخل إيران، والتي نُسبت إلى إسرائيل بدعم استخباري ولوجستي من الولايات المتحدة، ردّت إيران بسلسلة من العمليات العسكرية المنسّقة والمباشرة، في تصعيد هو الأشد منذ بدء المواجهات الإقليمية. وقد اتخذ الرد الإيراني طابعًا هجوميًا واضحًا، شمل استخدام صواريخ باليستية متطورة، طائرات مسيّرة، إلى جانب ضربات نفذها حلفاء طهران في المنطقة.

١. الضربات الصاروخية المباشرة على إسرائيل

في تحول نوعي وخطير، أطلقت إيران أكثر من ٦٠ صاروخًا باليستيًا من طراز "قيام-٢" و"سجيل"، استهدفت مواقع استراتيجية داخل إسرائيل، أبرزها:

قاعدة "نيفاتيم" الجوية الواقعة في جنوب البلاد، والتي تُعد مركزًا رئيسيًا للطائرات المقاتلة من طراز F-٣٥، وتضم بنية تحتية حيوية للقدرات الجوية الإسرائيلية.. (الميادين، ٢٠٢٥).

• مفاعل ديمونا النووي في صحراء النقب، حيث أفادت وسائل إعلام إيرانية بسقوط صواريخ بالقرب من المنشأة، ما أدى إلى تفعيل منظومات "حيتس" و"القبة الحديدية" بشكل واسع (الأخبار، ٢٠٢٥).

• منطقة تل أبيب الكبرى، التي شهدت سقوط شظايا صواريخ رغم اعتراض بعضها، مما أثار ذعرًا شعبيًا وشللًا مؤقتًا في بعض الخدمات المدنية (RT العربية، ٢٠٢٥).

وقد اعتبرت هذه الضربات تحولًا كبيرًا في الاستراتيجية الإيرانية، حيث كسرت لأول مرة حاجز الرد المباشر تجاه العمق الإسرائيلي.

٢. استهداف القواعد الأميركية في العراق وسوريا

وسّعت إيران نطاق عملياتها بالرد على الحضور الأميركي في المنطقة عبر قصف قواعد عسكرية تشمل:

• قاعدة عين الأسد الجوية في الأنبار، العراق، والتي تعرضت لقصف صاروخي أدى إلى إصابات مؤكدة في صفوف القوات الأميركية (RT العربية، ٢٠٢٥).

• القاعدة الأميركية قرب أربيل، حيث تم استهداف الموقع بطائرة مسيّرة انتحارية، في عملية تبنتها غرفة عمليات مشتركة بين فصائل عراقية مقربة من طهران (قناة المنار، ٢٠٢٥).

• قاعدة التنف السورية، الواقعة على الحدود مع العراق، والتي تعرضت لهجمات صاروخية دقيقة تزامنت مع قصف من طائرات مسيرة انطلقت من مناطق نفوذ الحشد الشعبي (الإخبارية السورية، ٢٠٢٥).

وقد صرّحت وزارة الدفاع الأميركية بأن "الهجمات الإيرانية وضعت القوات الأميركية في حالة تأهب قصوى"، ما يشير إلى فاعلية الردع الإيراني وتوسّعه إلى المصالح الأميركية المباشرة.

٣. استخدام الطائرات المسيّرة الإيرانية

شهدت العمليات العسكرية الإيرانية استخدامًا مكثفًا للطائرات المسيّرة، من أبرزها "شاهد-١٣٦"، التي استهدفت مواقع حساسة، منها:

• مفاعل حيفا الكيميائي، حيث وصلت طائرة مسيّرة إلى أطراف المنشأة رغم تفعيل الدفاعات الجوية (الجزيرة، ٢٠٢٥).

• مرفأ إيلات البحري، الذي تعرّض لهجوم مسيّرات أدى إلى توقف حركة الملاحة ليومين كاملين، وتسبب باضطرابات اقتصادية محلية (العالم، ٢٠٢٥).

وقد استخدمت إيران تكتيك الإغراق الجوي بواسطة أسراب مسيرات منخفضة التكلفة، ما أثبت فعاليته في اختراق أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلية المتقدمة

ويمكن القول ان هذه الضربات الايرانية قد إعادت صياغة معادلة الردع من خلال تنفيذ ضربات صاروخية دقيقة ومباشرة، استطاعت إيران أن تثبت قدرتها على تحدي منظومة الردع الإسرائيلية والأميركية، الأمر الذي مثّل نقطة مفصلية في موازين القوى داخل الإقليم. وقد جاء هذا التحرك في إطار استراتيجية ردع مشروط، حيث سعت طهران إلى ترسيخ قواعد اشتباك جديدة تهدف إلى منع تكرار أي اعتداءات تستهدف أراضيها أو مصالحها الاستراتيجية، من خلال توجيه رسالة صريحة بأن أي هجوم مستقبلي سيُواجه برد قاسٍ وفوري.

وفي تحول نوعي عن استراتيجيتها السابقة التي اعتمدت بدرجة كبيرة على حلفائها الإقليميين للرد غير المباشر، اختارت إيران في هذه المرحلة أن تُبرز قدراتها الذاتية العسكرية، لا سيما في مجال الصواريخ والطائرات المسيّرة، لتؤكد على مستوى الجهوزية العالية لقواتها المسلحة.

وقد مثّل الرد الإيراني في عام ٢٠٢٥ تطورًا لافتًا في العقيدة الدفاعية الإيرانية، حيث انتقلت من نمط "الرد عبر الوكلاء" إلى "المواجهة المباشرة المحدودة"، في محاولة لفرض معادلة ردع جديدة في المنطقة. وتقوم هذه المعادلة على مبدأ المعاملة بالمثل، بحيث يُقابل أي استهداف مباشر لإيران برد عسكري في العمقين الإسرائيلي والأميركي، مع الإبقاء على خيار تصعيد المواجهة إلى جبهات متعددة في حال تطورت الأحداث نحو صراع أوسع.

**الخاتمة**

لقد كشف هذا البحث عن عمق التداخل بين المسارات السياسية والعسكرية التي تنتهجها إيران في إدارة ملفها النووي، وذلك في سياق إقليمي مضطرب وبيئة دولية متغيرة. فقد اتبعت طهران سياسة مزدوجة تمزج بين الانخراط في المفاوضات النووية من جهة، وتصعيد أدوات الردع العسكري من جهة أخرى، لتأمين مصالحها الاستراتيجية ورفع كلفة أي تهديد محتمل لأمنها القومي. وقد اتضح أن إيران لا تنظر إلى البرنامج النووي بوصفه مجرد مشروع تقني أو أداة تفاوضية، بل كركيزة لفرض مكانة إقليمية متقدمة وموازنة التهديدات التي تواجهها في محيطها الجيوسياسي.

وفي ظل التصعيد المتبادل بعد عام ٢٠٢٣، خصوصًا إثر حرب غزة وما تبعها من توترات في الخليج وسوريا والعراق، بدا أن إيران تتحرك وفق استراتيجية "الردع التبادلي"، التي تهدف إلى فرض قواعد اشتباك جديدة، تؤسس لنمط من الاستقرار الهش يقوم على توازن الردع بدلًا من الحلول السياسية الدائمة. كما أن انخراط حلفائها الإقليميين في مسار التصعيد، إلى جانب لجوء طهران إلى الرد المباشر، يعكس تحولاً في قواعد اللعبة الإقليمية وميلًا نحو المواجهة المحدودة المدارة بعناية.

**اهم المقترحات**

١-تعزيز الحوار الإقليمي بين دول الشرق الأوسط لتقليل احتمالات التصعيد العسكري، والبحث عن حلول دبلوماسية جماعية للأزمة.

٢- الاهتمام بتحليل دور القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، روسيا، والصين في توجيه مسار المفاوضات وتأثيرها على التوازن الإقليمي.

٣- اقتراح مبادرات عربية جماعية تهدف إلى إرساء توازن أمني وسلمي في المنطقة دون اللجوء إلى التصعيد أو سباق التسلح.

٤- تحليل أثر العقوبات الاقتصادية على توجهات إيران في المفاوضات النووية، ومدى فعاليتها كأداة ضغط دولي.

**الاستنتاجات**

١. إيران تبنّت استراتيجية متعددة المسارات، تجمع بين الدبلوماسية والمواجهة العسكرية، بهدف توسيع هامش المناورة وتحقيق مكاسب تفاوضية دون التنازل عن المكتسبات النووية.

٢. البيئة الإقليمية ما بعد حرب غزة ٢٠٢٣ لعبت دورًا محفزًا للتصعيد، إذ عززت من تحالفات إيران الإقليمية، ورسّخت فكرة المقاومة ضد المحور الأميركي–الإسرائيلي.

٣. الضربات الصاروخية والمسيرات الإيرانية عام ٢٠٢٥ مثّلت تحولاً في قواعد الاشتباك، حيث انتقلت طهران من سياسة "الرد غير المباشر" إلى سياسة "الرد المحدود المباشر"، ما أعاد رسم حدود الردع في المنطقة.

٤. مسار المفاوضات النووية ظل هشًا ومتقطعًا، بفعل فقدان الثقة بين الأطراف، وتداخل الملفات النووية بالإقليميّة، خاصة في ما يتعلق بالدور الإيراني في اليمن والعراق وسوريا ولبنان.

٥. الولايات المتحدة وحلفاؤها لم يتمكنوا من فرض شروطهم بالكامل، بسبب تطور القدرات الإيرانية على الرد، ونجاح طهران في استخدام الأزمة الأوكرانية والانقسام الدولي كرافعة لتعزيز موقعها التفاوضي.

٦. تزايد احتمالات الانزلاق نحو مواجهة إقليمية واسعة يظل قائمًا في حال فشل المساعي الدبلوماسية، أو في حال تجاوز أي من الأطراف للخطوط الحمراء غير المُعلنة، خصوصًا في ظل هشاشة الأمن في الخليج وسوريا والعراق

**قائمة المصادر**

## اولاً: المصادر العربية

١.عبود، محمد. الاتفاق النووي الإيراني: جدلية العودة والانهيار في ظل التحولات الإقليمية والدولية. بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٢٣.

٢. الأخبار اللبنانية. "الضربة الإيرانية: تل أبيب تحت النار لأول مرة منذ الحرب مع غزة." ٢٠٢٥. https://al-akhbar.com

٣. الإخبارية السورية. "الحشد الشعبي يقصف قواعد أميركية في العراق." ٢٠٢٥. https://www.syria-news.sy

٤. الجزيرة، مركز الدراسات. الحرب على إيران: نهاية معركة تمهد للجولة القادمة. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٥. https://studies.aljazeera.net/ar/article

٥. الجزيرة. "ضربات إيرانية بالمسيّرات توقف الملاحة في إيلات." ٢٠٢٥. https://www.aljazeera.net

٦. الفايز، قدر محمد. السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران حيال برنامجها النووي (١٩٥٧–٢٠٢٠). رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠٢١.

٧. DW عربية (كريمر، تانيا). "صراع إيران وإسرائيل.. قلق داخلي وأسئلة حول الرهائن وحرب غزة." ٢٠٢٥. https://amp.dw.com/ar/

٨. المسيرة. "الحوثي: المعركة مع واشنطن بدأت من البحر." ٢٠٢٥. https://www.almasirah.net

٩. الميادين. "تفاصيل الهجوم الإيراني على نيفاتيم وديمونا." ٢٠٢٥. https://www.almayadeen.net

١٠. المنار. "إصابة قاعدة أميركية في أربيل بصواريخ دقيقة." ٢٠٢٥. https://almanar.com.lb
١١. RT العربية. "واشنطن تعترف بإصابة جنود في قاعدة عين الأسد." ٢٠٢٥. https://arabic.rt.com
١٢. الزهري، عمر سعد خالد. أثر البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الأمريكية–الإيرانية. رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩.
١٣. زهره، عطا محمد. البرنامج النووي الإيراني. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٥.
١٤. شريفة، كلاع. "قراءة في دوافع البرنامج النووي الإيراني." مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، العدد ٥، ٢٠١٦، ص ٥٧.
١٥. قناة العالم. "مسيرات إيرانية تضرب العمق الإسرائيلي للمرة الأولى." ٢٠٢٥. https://arabic.alalam.ir
١٦. قناة الجزيرة (اريحي، غزل). "إيران تمتص أثر الضربة الأمريكية وتخفي طبيعة ردها القادم." ٢٠٢٥. https://www.aljazeera.net/amp/politics
١٧. قناة سكاي نيوز عربية. "تفاصيل الضربة الأمريكية على إيران." أبو ظبي، ٢٠٢٥. https://www.skynewsarabia.com/amp/world/
١٨. كلاك، عبد الحي وليد. إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام ٢٠٢٠. الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، ٢٠١٠.
١٩. المفاوضات النووية الأمريكية – الإيرانية: الخلفيات والعقبات والآفاق. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٦ أيار ٢٠٢٤.
٢٠. محمد، جاسم هايس. "موقف إدارة جو بايدن من البرنامج النووي الإيراني." مجلة دراسات في التاريخ والآثار، الجامعة العراقية، العدد ٨٨، ٢٠٢٣، ص ٦٦.
٢١. المهداوي، مثنى علي. "العلاقات الإيرانية–الأمريكية بعد الاتفاق النووي." مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص ٩١–٩٢.
٢٢. هديل، حربي ذاري. "الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني ٢٠٠٩–٢٠١٩." قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٦٤، ٢٠٢١، ص ٧٢.

## ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Karakaya, Muharrem. Iran's Nuclear Programme and Its Implication on International Security. MSc Thesis, Dokuz Eylul University, Turkey, ٢٠١٣.
2. Harel, Amos. "Israel's Position on the Iran Nuclear Deal." Haaretz, ٢٠٢٢. https://www.haaretz.com
3. Fitzpatrick, Mark. Iran and the Nuclear Deal: The Long Road Back. The International Institute for Strategic Studies, ٢٠٢٢.